

هذا هو التفسير الصحيح
لما ورد في المتن

واستلغ الشارح ولا يلزم من ذلك ان يكون لكل واحد
من تلك الامور مثل ذلك الاستلزام بل يجوز
ان يكون باعتبار بعضهم فلهذا لا يلزم ان يكون
الاستلزام لانتفاء التخصيص ومن جهتها تفيد
تحقيقا جازما في تركيب الضاربات والاضافات
التخفيف بحذف النون وامتنع الضاربات
لعدم التخفيف لان تنوين الضاربات انما سقط للاحق
واللام لا لا- ضافية ولا لشك في ذلك بل في هذا النوع
لانتفاء التعريف واللام انتفاء التخصيص بل يكفي في
وجوب التخفيف فقط وعلا هذا كان الاستلزام مقوم
مذ الفرض فكذلك انتفاء التخصيص هو اوجه خلافه
فانه يجوز تركيب الضاربات في الامور التي لا
تحتاج لام التعريف انما هو بعد الاضافة فحصل التخفيف
بحذف التنوين بسبب الاضافة ثم حذف اللام
واجاب المصنف عن من يشك بانها غير مقبولة لان قوله
بانتفاء اللام المتقدم حيث على الاضافة بوجه واحد
تخالف للظاهر وانما وقع في شذوذا لا في
قوله الواجب المائة التمهين وبعده فان قوله
وبعده فابحرج معطوف على المائة ونصار المعنى باعتبار

او حكى مثل حواشي بيت الله وحذف نون التنبيه
والجمع مثل ضاربات زيد وضاربات زيد واقبال لفظ المضار
اليه فقط بحذف الضمة واستناد به في الصفة كالقائم
الغلام كان اصله القائم فكذلك حذف الضمة من غلامه
والسنة في القائم وحذف القائم اليه للتخفيف في المضاف
اليه فقط واقبال المضاف والمضاف اليه معا نحو زيد
قائم الغلام اصله قائم فلهذا لا يخفف في المضاف
بحذف التنوين وفي المضاف اليه بحذف الضمة والضم
في الصفة ومن كذا اي ومن جهة وجوب اضافة
الاضافة اللفظية للتخفيف وانتفاء كل واحد من
التعريف والتخصيص جازما في تركيب مررت برجل
حسن الوجه باضافة صفة لا معمولها وجعلها صفة
للتكسرة فمن جهة انها لم تعد تعريفيا جازما في هذا التركيب
وامتنع تركيب مررت برجل حسن الوجه فلو افاد
التعريف في الاول الزوم كون الموصوفه للفتحة
وبلغة الثارة لكون المعرفة اذن صفة للمعرفة والمعرفة
ان المبتدئ اليه يمتد وهو مجموع علمه وثقلته وجموع
انما هي الاضافة اللفظية للتخفيف وانتفاء التعريف
وانتفاء التخصيص من كلام جواز التركيب الاول

عاقبة